الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
1 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

المحتويات

كلمة رئيس الجمعية العامة

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-62086 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

كلمة رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد ديس** (رئيس الجمعية العامة): أعرب عن تقديره لإتاحة الفرصة له للتحدث إلى اللجنة الثالثة ورحب بإسهامها في عمل الجمعية العامة، الذي خفف من عبء العمل الملقى على الجلسات العامة. وقال إنه إذا كانت لجان الجمعية العامة تمثل مطابخ الجمعية العامة، فإن اللجنة الثالثة ستكون أكثرها انشغالا لكونها تعقد أكبر عدد من الجلسات.

٢ - ولاحظ أن عددا كبيرا من الوفود في اللجنة الثالثة جاء من جنيف، مما ساعد على التقريب بين المكتبين وعلى زيادة فهم العمل الذي يجري في كل من نيويورك وجنيف، وبخاصة في ضوء الاستعراض الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان كل خمس سنوات.

٣ - ورحّب بالمناقشة المستفيضة التي أجرتها اللجنة الثالثة مع المفوض السامي لحقوق الإنسان والمكلفين بموجب إجراءات خاصة، وأشاد بالعمل الذي تضطلع به اللجنة الثالثة من أجل إعداد مشاريع القرارات واعتمادها. وأضاف أن الجو البنّاء الذي ساد اللجنة يؤكده إعطاء الكلمة لأكثر من ٥٠٠ متحدث خلال الدورة الحالية.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع):

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

مشروع القرار *A/C.3/65/L.55*: متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

٤ - **السيدة ميلون** (الأرجنتين): عرضت مشروع القرار فقالت، إن عام ٢٠١٠ سيبقى في الذاكرة كعام مهم لما أحرز فيه من تقدم في المساواة بين الجنسين لكونه العام الذي تحل فيه الذكرى السنوية الخامسة عشرة لصدور إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأهم من ذلك أنه العام الذي أنشئ فيه جهاز منظومة الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة)، وعينت فيه السيدة باشيليت وكيلا للأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشارت إلى أن مشروع القرار يتضمن عددا من التحديثات المتعلقة بالإشارة لتلك الأحداث الهامة وللوثائق المهمة التي أنتجت خلال العام الماضي. كما يدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى توفير التمويل اللازم لكفالة تمكين جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة من بدء عمله من دون تأخير.

٥ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/65/L.55*.

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

مشروع القرار *A/C.3/65/L.24*: توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

٦ - **السيد أتايف** (تركمانستان): عرض مشروع القرار نيابة عن بلغاريا وتوغو والكاميرون وكرواتيا وعن وفده.

٧ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة). أعلن أن كلا من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وألبانيا، وقيرغيزستان، والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والجبل الأسود قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/65/L.58*: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٨ - **السيد كيرست** (السويد):عرض مشروع القرار فقال إن التغيير الرئيسي في مشروع القرار المعروض على اللجنة يتمثل في الإشارة الواردة في الديباجة إلى الذكرى السنوية الستين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك في الفقرتين ٣ و ٦ إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية خلال دورتها الحادية والستين والتي توجه الانتباه إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للاتفاقية المتعلقة بحالة اللاجئين والذكرى السنوية الخمسين للاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، على التوالي. وعدلت الفقرة ١٣ لكي تعكس الأهمية التي توليها الوفود للعمل التعاوني المتصل بتقييم الاحتياجات المشتركة. وعُدلت أيضا الفقرة ١٤ لإبراز حقيقة أن مبادرات الإصلاح التي اضطلع بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد دخلت مرحلة التوحيد كما عدلت الفقرة ٣٣ لكي تعكس التطور في حالة النازحين من العراق.

٩ - **السيد غاستافيك** (أمين اللجنة): أعلن أن كلا من الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإسبانيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وبيلاروس، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، وقبرص، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكندا، والكونغو، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ومالطة، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واليابان قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

١٠ - **السيد أبو الحسن** (الكويت): دعا المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه في مجال العمل الإنساني من أجل التصدي للتحديات المقبلة. وقال إن عدد المشردين داخليا في أفريقيا قد ارتفع الآن إلى ١١,٦ مليون شخص يمثلون أكثر من ٤٠ في المائة من العدد الإجمالي للمشردين في العالم.

١١ - وأضاف قائلا، وإيمانا منها بالجهود القيّمة التي تقوم بها المفوضية، تواصل الكويت تقديم تبرعات طوعية؛ وقد تم في العام الحالي مضاعفة قيمة المساهمة خمس مرات، فارتفعت من ٠٠٠ ٢٠٠ دولار إلى مليون دولار، كما أنها تستضيف مكتبا تابعا للمفوضية.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، تواصل الكويت تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين الذين يصل عددهم حاليا إلى ٠٠٠ ٧٠٠ ٤ لاجئ، كما تساهم في تمويل الكثير من مشاريع البنية التحتية عن طريق المؤسسات الدولية، إلى جانب قيامها بتقديم مساهمة طوعية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتؤكد الكويت ضرورة تقديم هذا الدعم بصفة خاصة في ظل الحصار الظالم الذي تفرضه إسرائيل على غزة واستمرارها في رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الملزمة قانونا.

١٣ - وتحدث عن مشكلة المشردين داخليا في العراق فقال إنهم في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية. واختتم كلمته قائلا إن تلبية احتياجاتهم هي مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، ولكن الكويت بادرت بتقديم تبرع قدره مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٤ - **السيدة بيلسكايا**: (بيلاروس): قالت إن المشاكل الإنسانية الناجمة عن التشريد القسري لأكثر من ٤٠ مليون شخص في أنحاء العالم تتطلب إلى جانب الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية المعنية، تعزيز التعاون والتنسيق بين

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وشددت على ضرورة تعزيز التضامن الدولي في التصدي لمشكلات اللاجئين، ودعت مفوضية اللاجئين إلى السعي لإقامة شراكات جديدة والبحث عن مصادر تمويل جديدة. وأشارت إلى أن الزيادة المطردة في تدفقات اللاجئين في الوقت نفسه قد زادت بصورة ملحة من الحاجة إلى وضع معايير موحدة لمنح مركز اللاجئ. وأوضحت أن تحول المفوضية إلى نهج الميزانية القائمة على أساس الحاجة، تتطلب منها زيادة تشديد الرقابة على النفقات وتجنب الازدواجية مع المنظمات الأخرى في العمل.

١٥ - واستعرضت حالة اللاجئين في بيلاروس، حيث يوجد منذ عام ١٩٩٧ أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص من ٤٨ بلدا يسعون للحصول على مركز اللاجئ، فأكدت من جديد التزام حكومتها بالتعاون الإيجابي مع مفوضية اللاجئين، ووجهت الانتباه بصفة خاصة إلى إبرام اتفاق بين بيلاروس ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التعاون والمركز القانوني لمكتب المفوضية وللموظفين العاملين فيها. وقالت إن حكومتها تؤيد التوسع في أنشطة مشاريع المفوضية وتنويع تلك الأنشطة في بلدها، ولتحقيق هذه الغاية، عرضت إتاحة موارد التدريب لمركز مينسك الدولي للتدريب في مجال الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر.

١٦ - **السيد سبانوفيتش** (الجبل الأسود): قال إن بلده يعمل، بصفته عضوا في اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لتحسين أوضاع اللاجئين وإيجاد حلول لها. وذكر أن حكومته ستنظم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مائدة مستديرة بشأن طلبات اللجوء وانعدام الجنسية، وستحتفل في عام ٢٠١١ باليوم العالمي للاجئ كجزء من الأحداث التي سيجري تنظيمها احتفالا بالذكرى السنوية لإبرام الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والاتفاقية المتعلقة بالتقليل من انعدام الجنسية.

١٧ - وخلال المناسبات التي جرى تنظيمها في بيلاروس في تسعينات القرن الماضي، قبل الجبل الأسود آلافا من المشردين. ومن أجل إيجاد حل مناسب لهؤلاء الأشخاص، تبنت حكومته عددا من السياسات، من بينها الاستراتيجية الوطنية لإيجاد حل دائم للاجئين والمشردين داخليا في الجبل الأسود، وخطة العمل الرامية إلى تسوية مركز المشردين داخليا من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة والمشردين داخليا من كوسوفو المقيمين في الجبل الأسود. وقد أوجد قانون اللجوء الجديد إجراء يتيح إعادة النظر في مركز جميع الأشخاص المشردين في الجبل الأسود، وتبني سياسة رشيدة وغير تمييزية في محاولة ترمي لأن يتاح لأولئك الأشخاص نفس الحقوق المتاحة للمواطنين. ويمكن منح اللاجئين والمشردين داخليا إقامة دائمة في الجبل الأسود أو منحهم الجنسية الكاملة. وتمثل العودة الطوعية حلا آخر ممكنا في خطة العمل. وتبذل حاليا جهود من أجل كفالة توفير الظروف اللازمة وتشجيع المشردين على العودة إلى كوسوفو، غير أن هناك حاجة مؤكدة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

١٨ - ودعا إلى إيجاد تعاون إقليمي ودعم ومساعدة من المجتمع الدولي، وبخاصة من المفوضية الأوروبية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا لحل مشاكل البلقان. وأشار إلى أن بلده يشارك مشاركة نشطة في المبادرات الثنائية والإقليمية، وبخاصة في إعلانات سراييفو والالتزامات التي عقدت في المؤتمر الدولي لإيجاد حلول دائمة الذي عقد في بلغراد في آذار/مارس ٢٠١٠. وأكد مجددا على التزام بلده بمواصلة تعزيز الاستقرار وتحسين التعاون في الإقليم وناشد الحكومات وسائر المانحين مواصلة دعمهم لتلك الجهود المشتركة.

١٩ - **السيد ستاركفيتش** (صربيا): قال إن صربيا وافقت، باعتبارها بلد يضم عددا كبيرا من اللاجئين والمشردين، على أن تلبية احتياجاتهم الإنسانية هي المهمة الأساسية في حالات النزاع والكوارث الطبيعية. وشدد على أن توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان للمشردين، كالحق في حرية الحركة وحقوق الملكية، أمر بالغ الأهمية لإيجاد حلول مستدامة لمشاكلهم.

٢٠ - وقد اعتُرف بصربيا كواحدة من خمسة بلدان في العالم توجد بها حالات لاجئين طال أمدها. وهي ملتزمة تماما بإيجاد حلول عادلة ومستدامة للسكان المشردين، وقد استضافت في عام ٢٠١٠ مؤتمرا إقليميا عن هذا الموضوع في بلغراد حضره وزراء خارجية البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وممثلين عن المنظمات الدولية المعنية. وقد تعهد المشاركون بتكثيف التعاون الإقليمي من أجل حل مشكلة التشرد في المنطقة. وتمثل أحد أهم الإجراءات التي اتخذت في توحيد البيانات المتعلقة باللاجئين والعائدين على أساس جدول أعدته مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، يعد عنصرا حاسما في إعداد المشاريع الإقليمية. ويجري حاليا إعداد مشروع إقليمي مشترك لتلبية احتياجات أضعف الفئات التي لا تزال تعيش في مراكز جماعية.

٢١ - وتؤكد الخطة العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الحالات التي طال أمدها الحاجة إلى تقديم المساعدة وإيجاد حلول دائمة والتشديد على التضامن وتقاسم الأعباء. وكمتابعة لمؤتمر بلغراد، من المتوخى عقد مؤتمر دولي للمانحين لمناقشة إنشاء صندوق متعدد المانحين للمساعدة في عملية عودة اللاجئين أو إدماجهم محليا. وقال إن صربيا تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن مشكلة اللاجئين تقع على بلدان المنطقة وأنه لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم للمشكلة إلا بالتصدي على النحو المناسب لجميع القضايا المعلقة.

٢٢ - وثمة مسألة أخرى بالغة الأهمية لصربيا وهي مشكلة الأشخاص المشردين داخليا من كوسوفو من طائفتي الصرب والروما، ممن أُجبروا على ترك المقاطعة في عام ١٩٩٩ ولم يتمكنوا من العودة. فإلى جانب الشواغل الأمنية، هناك عقبات قانونية واجتماعية - اقتصادية كبيرة أمام عودتهم، ولا تزال تهيئة بيئة آمنة ومستدامة لعودتهم تشكل تحديا أمام جميع أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن صربيا ستظل ملتزمة بتحسين الحالة من خلال المشاريع الخاصة التي تقام بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على أساس عملية جارية حاليا لتقييم الاحتياجات.

٢٣ - **السيد باريماني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن النزاعات الدولية الأخيرة خلّفت ملايين المهاجرين، وأنه تعين على البلدان المجاورة، التي تنتمي في أغلب الأحيان إلى العالم النامي، أن تتحمل العبء الثقيل للمسؤولية الدولية بالتخفيف من محنة اللاجئين. ويصدق هذا بصفة خاصة على الشرق الأوسط، حيث استضافت إيران، على مدى الثلاثين سنة الماضية واحدا من أكبر تجمعات اللاجئين التي طال أمدها في العالم.

٢٤ - وأشار إلى أن هذه الحالة فرضت ضغوطا اجتماعية واقتصادية كبيرة على قدرات البلد في مجالات مثل توفير العمل والمأوى والتعليم والرعاية الصحية. كما أن عملية العودة الطوعية للوطن، وهي الحل المفضل والأكثر دواما، تتسم بالبطء الشديد. وأضاف قائلا إن الإدماج في المجتمعات المحلية ليس حلا مقبولا، وخاصة بالنسبة للبلدان التي توجد بها حالات لاجئين طال أمدها.

٢٥ - وأشار إلى مشكلة اللاجئين الأفغان فقال إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية في بلدهم تؤثر سلبا على العودة الطوعية للوطن، ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل قسط أكبر من المسؤولية عن العائدين وتوفير قدر أكبر من المساعدة لهم في

مجالات العمل والمأوى والرعاية الصحية والتعليم، تحت رعاية السلطات الأفغانية. وقال إن مستقبلهم سيعتمد قبل كل شيء على بناء القدرات والتمكين ورفع المهارات وإن إيران توفر للاجئين الأفغان الكثير من فرص العمل والتدريب المهني والتقني لتمكينهم من المساعدة في إعادة بناء وطنهم.

٢٦ - وأضاف أن إيران تجاوزت كثيرا التزاماتها الدولية بما قدمته من مساعدات للاجئين والمشردين، من حيث توفير فرص العمل والدعم المادي للسلع الأساسية، غير أن تنفيذ قانون الدعم الموجه وتثبيت الأسعار يؤثران على كل شخص في البلد. وأعرب عن أمل بلده في أن يعترف المجتمع الدولي بالوضع الاقتصادي الجديد وأن يساعد في علاجه.

٢٧ - واختتم كلمته قائلا إنه بدلا من أن يركز المجتمع الدولي على البلد المضيف الأول وتقديم خيار الاندماج في المجتمع المحلي، ينبغي له أن يعزز التعاون الدولي مع البلد الأصلي، والبلد المضيف والبلدان الأخرى.

٢٨ - **السيد ميكي** (كرواتيا): دعا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في سعيها لإيجاد حلول دائمة للمشكلة، إلى الاعتماد على عمليات التقييم الشامل للاحتياجات وسد الفجوات في الحماية وكفالة تخصيص الموارد الضئيلة لأكثر الفئات ضعفا.

٢٩ - وأضاف قائلا، إن بلدان جنوب شرق أوروبا قد وافقت في مؤتمر بلغراد الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٠ على تعزيز التعاون الإقليمي من أجل إنهاء مشكلة اللاجئين في المنطقة عن طريق التركيز على الاحتياجات الفعلية لأشد الفئات ضعفا لتقديم حلول تتماشى مع الاحتياجات. وقد اعتبرت حالة الأشخاص الذين يعيشون في مراكز إقامة جماعية كمشروع من المشاريع ذات الأولوية للتعاون فيما بين البلدان الأربعة المعنية. ومن المقرر عقد لقاء للمانحين في عام ٢٠١١ من أجل إيجاد حل دائم لإيوائهم.

٣٠ - غير أنه يلزم توفير تدابير وطنية من أجل تهيئة بيئة ملائمة لإيجاد حلول دائمة. وتقوم كرواتيا بتنفيذ عدد من التدابير في مجال الإسكان والبنية التحتية. وعلاوة على ذلك، فقد أكدت في أحيان كثيرة على أن مسألة ما كان يسمى بحائزي حقوق المؤجرين السابقين ينبغي أن تكون جزءا من عملية الحل الدائم، وقد طبقت كرواتيا برنامجا للإسكان يمكّن هؤلاء الأفراد من العثور على مسكن في كرواتيا. وهناك خطة عمل جديدة تضم أهدافا قابلة للقياس ومزيدا من الشفافية؛ وعلاوة على ذلك، اتخذت الحكومة قرارا يتيح للاجئين شراء مساكن مستأجرة بشروط ميسره. غير أن استكمال الخطة يتطلب توفير دعم مماثل للإسكان تقدمه جميع البلدان المضيفة في المنطقة للراغبين في الاندماج في المجتمع المحلي.

٣١ - وأوضح أن لكل لاجئ حالته الفريدة التي تستلزم نهجا حساسا ومبتكرا. وقال إن كرواتيا تأمل، في ضوء الروح الإنسانية والعملية السائدة بين الكثير من بلدان المنطقة، في أن تحل مشاكلها المتعلقة بأوضاع اللاجئين.

٣٢ - **السيدة سندرلاند** (كندا): أعربت عن التزام كندا بدعم ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأنها ما برحت تركز على الجهود التي تبذل من أجل إيجاد حلول دائمة، وبخاصة لحالات اللاجئين التي طال أمدها، ودعت إلى تعزيز التعاون من أجل الاستجابة للتحديات المتغيرة مثل استغلال المهاجرين وطالبي اللجوء الضعفاء وقيام مهربي البشر الفاسدين باستغلال طالبي اللجوء.

٣٣ - وأعربت عن قلق كندا البالغ إزاء مشكلة تهريب البشر، التي تقوّض الدعم العام للهجرة وحماية المهاجرين، كما أنها تعرّض الأشخاص الضعفاء للخطر وتعرّض طالبي اللجوء للاستغلال. وأشارت إلى أن الحكومة تقوم حاليا بتطبيق تشريع صارم ولكنه متوازن من أجل إعادة العدل

لنظام الهجرة الكندي بالنسبة للمهاجرين القانونيين واللاجئين.

٣٤ - وأضافت قائلة، إن هناك أعدادا كبيرة جدا من اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا لا يزالون غير قادرين على التنقل منذ فترة طويلة وفي وضع معلّق وغير مستقلين. وأعلنت عن ترحيب كندا بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل زيادة التركيز على تسوية حالات اللاجئين التي طال أمدها وعن سعادتها بإسهامها في هذه العملية. وقالت إن برنامج كندا لإعادة التوطين يعد واحدا من أسخى البرامج في البلدان المتقدمة النمو، وهي تقوم بإعادة توطين نحو ٠٠٠ ١١ لاجئ سنويا في المتوسط من خلال برامج للاجئين ترعاها الحكومة وأخرى تحظى برعاية خاصة. وسيرفع التشريع الجديد عدد اللاجئين الذين يعاد توطينهم بنسبة ٢٠ في المائة.

٣٥ - وأعلنت عن ترحيب كندا بالمبادرات الرامية إلى تحسين سرعة الاستجابة الإنسانية الدولية وإمكانية التنبؤ بها وتنسيقها وعن تشجيعها على إجراء المزيد من المناقشات لتحديد أفضل وسيلة يمكن بها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تسهم في الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك عن طريق أنشطة الحماية في حالة الكوارث الطبيعية. وقالت إنه لا يمكن تنفيذ هذه الأنشطة إلا في وجود الظروف اللازمة. ودعت إلى المحافظة على المعدل العالمي للاستجابة الإنسانية والتوسع فيه.

٣٦ - وأعربت عن دعم كندا القوي للجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تحسين كفاءتها وفعاليتها وقيامها بإعطاء أولوية متقدمة للسن ونوع الجنس وتعميم التنوع من أجل التصدي لأوجه الضعف الخاصة بالأشخاص المعنيين.

٣٧ - ودعت إلى استخدام نهج شامل لتسوية مشاكل التشريد القسري. وقالت إن كندا تشجع إقامة شراكات بين التنمية والسلام والأمن، والعناصر الفعالة في العمل الإنساني من أجل النظر في مسائل التشريد في منتديات غير تقليدية. كما أنها تشجع زيادة التعاون الدولي من أجل تقوية القواعد في المسائل الناشئة المثيرة للقلق، من قبيل الهجرة غير النظامية وتهريب البشر.

٣٨ - **السيدة بويوكو** (أوكرانيا): أعربت عن تأييد أوكرانيا لعمليات الإصلاح الهيكلي والإداري التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقالت إنه ينبغي عدم الاستهانة بالمساعدة التي تقدمها المفوضية للحكومات في الإعادة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم أو لإدماجهم في مجتمعات البلدان المضيفة.

٣٩ - وأضافت قائلة إن حماية اللاجئين ومنع وخفض حالات انعدام الجنسية والحد منها هما أساسا مسؤولية الدول، بالتعاون مع المجتمع الدولي وبالامتثال للقانون الدولي. وقد اعتمدت أوكرانيا، بمساعدة تقنية من المفوضية، قوانين معينة في مجال اللاجئين والجنسية يمثل فيها منع وخفض حالات انعدام الجنسية والحد منها أحد المبادئ الاسترشادية. وإضافة إلى ذلك، تعمل حاليا مراكز مؤقتة لطالبي اللجوء، كما أنها تقوم بتنفيذ خطة عمل لإدماج الأشخاص الذين لم يمنحوا مركز اللاجئ في المجتمع الأوكراني.

٤٠ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن الهجرة غير الشرعية تؤثر تأثيرا خطيرا على مالطة. ومالطة تحتوي على أكبر كثافة سكانية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إذ تبلغ هذه النسبة ٣٠٠ ١ شخص في الكيلومتر المربع، كما أن التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين خلق حالة متعذرة الاستدامة. وأوضح أن الطاقة الاستيعابية لمالطة محدودة للغاية وسوق العمل فيها تتشبع بسهولة. والكثير من اللاجئين يحق لهم التمتع بالحماية الدولية، ويجري تنفيذ برامج للإدماج،

غير أنه لا يمكن تجنب الخصائص الديموغرافية والجغرافية للبلد.

٤١ - ومن حسن الحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى، مثل المنظمة الدولية للهجرة، تدرك حجم الصعوبات التي تواجهها مالطة وتسهم في مشروع رائد لإعادة توطين بعض المستفيدين من الحماية الدولية في دول أخرى في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن من المستصوب أن يشارك عدد أكبر من الدول في المشروع لأن عدد الأشخاص الذين يعاد توطينهم يقل كثيرا عن المستوى الذي تستهدفه مالطة. وتجري إعادة توطين المستفيدين الآخرين بالحماية الدولية في الولايات المتحدة.

٤٢ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي أنشأ مؤخرا مكتبا لدعم طالبي اللجوء في مالطة بهدف تحقيق الاتساق بين الإجراءات المختلفة للبلدان فيما يتعلق بطلبات اللجوء. وأعرب عن أمله في أن يعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع المفوضية والسلطات المسؤولة عن مسائل اللجوء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المستصوب أيضا أن توافق الدول الأعضاء الأخرى على إعادة توطين المستفيدين بالحماية الدولية من مالطة.

٤٣ - واختتم كلمته بالتأكيد على وفاء مالطة بالتزاماتها المتصلة بالحماية الدولية وكامل تأييدها للجهود التي تبذل لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وقال إن هناك الكثير الذي يمكن عمله، ولا سيما من جانب بلدان المنشأ، لتحسين الحالة والحد من تدفقات المهاجرين.

٤٤ - **السيدة المفلحي** (اليمن): قالت إن الأمم المتحدة اعترفت منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ بأن مهمة رعاية اللاجئين مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. ولا تزال مشكلة اللاجئين تتزايد باطراد، رغم كل الجهود التي تبذل لمعالجتها.

٤٥ - وأضافت قائلة إن اليمن، كغيرها من الدول، تستقبل موجات من اللاجئين منذ بداية سبعينيات القرن الماضي إبان الصراعات التي حدثت في دول القرن الأفريقي. إذا لم تكن هذه الموجات بأعداد كبيرة في بداياتها وتم إدماجها بصورة مرضية في المجتمع اليمني، وذلك بفضل وفاء اليمن بواجبها الإنساني بموجب مختلف الصكوك الدولية التي انضمت إليها وانطلاقا من تقاليدها الإسلامية والعربية.

٤٦ - أعقب اللاجئين الأول مئات الآلاف غيرهم على مدى العقدين الماضيين. وقد استقبلت اليمن هؤلاء اللاجئين وأقامت لهم المخيمات وقدمت لهم كافة أشكال الدعم والرعاية بالتعاون مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة، بما فيها، بصفة خاصة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وتحمل الدولة للنفقات المالية الكبيرة التي تنطوي عليها مسألة اللاجئين. وذكرت أنه أنشئت إدارات ووكالات حكومية لمتابعة شؤون اللاجئين. وكانت هذه الجهات واحدة من المسائل الرئيسية التي نظرت فيها اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان.

٤٧ - وأعربت عن اعتقاد وفدها بأن أنجع السبل لمعالجة هذه المشكلة تتمثل في حل الأسباب الجذرية. لهذا يعمل اليمن على إيجاد حل للأزمة الصومالية يفضي إلى إنهاء الحرب التي تسببت في نزوح الآلاف إلى دول الجوار. ودعت المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم بما يتناسب وحجم المشكلة ويلبي احتياجات العدد المتزايد من اللاجئين.

٤٨ - **السيد العبيدي** (العراق): قال إن الفقرة ٢٢ من تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تشير إلى أن تدهور الوضع الأمني قبل انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠ حال دون عودة الكثير من المهاجرين العراقيين إلى

منازلهم. لقد تمت هذه الانتخابات في أجواء آمنة وتعتبر خطوة جديدة في التقدم المستمر للعراق نحو الديمقراطية.

٤٩ - ويعود المهاجرون العراقيون بمساعدة الحكومة، التي اتخذت جملة من التدابير الرامية لمساعدتهم وتشجيعهم على العودة، بما في ذلك تقديم مبالغ مالية لكل أسرة لتقليل معاناتها والاستمرار في تقديمها لحين عودتها، وتزويد اللاجئين العراقيين في الخارج بالوثائق اللازمة، وإعفاء العائدين من الضرائب التي كانت ستترتب عليهم عند عودتهم. كما تقرر اعتبار فترة النزوح والهجرة للموظفين الذين تركوا وظائفهم اجازة بدون راتب وإعادة جميع الطلاب الذين تركوا الدراسة بالجامعات إلى أماكنهم. كما تتحمل الحكومة العراقية جميع تكاليف وأجور النقل للعراقيين العائدين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم.

٥٠ - واختتم كلمته بالإعراب عن تقدير وفده العميق لعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقال إن حكومة العراق ستستمر في التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة من أجل ضمان حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق النازحين واللاجئين بشكل خاص.

٥١ - **السيدة يو** (جمهورية كوريا): قالت إنه تنشأ أشكال جديدة من التشريد القسري، وفي هذا الصدد يشدد وفدها على احترام المبادئ الأساسية مثل مبدأ عدم الإعادة القسرية. وأعربت عن أسفها لأن اللاجئين وطالبي اللجوء في أنحاء كثيرة من العالم يتعرضون للعودة القسرية، على الرغم مما ينتظرهم من خطر شديد بالتعرض للمحاكمة.

٥٢ - وأضافت قائلة إن وفدها يشاطر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددا من الشواغل التي أُعرب عنها في تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/65/391)، وخاصة فيما يتعلق باستمرار ورود تقارير عن انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية. ودعت جميع الدول إلى الاعتراف بالتهديد الذي تتعرض له حياة الأشخاص الذين يفرون من ذلك البلد وحريتهم من خلال العودة القسرية.

٥٣ - وقالت إنه تمشيا مع دعوتها إلى اتباع نهج قائمة على الحقوق في تقديم المساعدة الإنسانية، تؤيد حكومتها مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المسائل المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا. كما أنها أحاطت علما بالمناقشات التي جرت بشأن الدور الذي تعتزم القيام به في أعقاب الكوارث الطبيعية، ودعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن تظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسألة إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء.

٥٤ - ووجهت الانتباه إلى تزايد التركيز الذي يولى لإيجاد حلول شاملة لحالات اللاجئين التي طال أمدها. وقالت إن حكومتها تتخذ خطوات لتهيئة بيئة أفضل للاجئين وطالبي اللجوء. فقد تمت الحالات الأولى لمنح الجنسية للاجئين في جمهورية كوريا في أوائل العام، وهناك مركز لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء من المتوقع أن يبدأ العمل في عام ٢٠١٢.

٥٥ - ووجهت الانتباه إلى أنه لا يمكن التصدي للتحديات المتعلقة بتنسيق الحماية إلا على أساس فهم مشترك بين أصحاب المصلحة. وقالت إن الاحتفال في عام ٢٠١١ بالذكرى السنوية لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ سيتيح فرصتين ممتازتين لتجديد الالتزام والسير قدما في اتجاهات جديدة إذا استدعى الأمر.

٥٦ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال إنه على الرغم من التناقص المطرد في أعداد اللاجئين على الصعيد العالمي، لا تزال حالات انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان تؤدي إلى تعقيد الاستجابة للأشخاص المشردين. وأعرب عن

أسفه لأن عدد الأشخاص الذين شردوا نتيجة للتراعات وصل إلى ٢٧,١ مليون شخص، منهم ١١,٦ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية الأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا). كما وجه الانتباه إلى تعيين دكتور شالوكا بياني من زامبيا كأول مقرر خاص لحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا وناشد المجتمع الدولي أن يساند ولايته.

٥٧ - وقال إنه تُعطى للاجئين الموجودين في المخيمات والمستوطنات في زامبيا بطاقات هوية الكترونية لكفالة الاحتفاظ ببيانات موثوقة عنهم. وأشار إلى برامج إعادة التوطين التي تشارك فيها رواندا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قائلا إنها تعمل بصورة جيدة حتى الآن. وأعرب عن تأييده لقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإطلاق خارطة طريق لإنهاء مشكلة اللاجئين الروانديين. وأضاف قائلا إن ذلك النهج سيكفل قصر الاستفادة من الحماية الدولية بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على الأشخاص الذين تنطبق عليهم المعايير فقط.

٥٨ - وأثنى باسم زامبيا على جمهورية الكونغو الديمقراطية على العودة الآمنة والموقرة لمواطنيها وعلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة اللازمة، فأتاحت بذلك إغلاق مخيمين للاجئين في زامبيا. وبيّن أن عملية إعادة التسجيل وإعادة التحقق الجارية في مخيم مايوكوايوكوا كشفت عن وجود ما يزيد عن ٠٠٠ ٤ من اللاجئين الأنغوليين ممن يتوقون للعودة إلى ديارهم. وقال إن زامبيا ستواصل التركيز على العودة الطوعية إلى الوطن والتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الخيارات الأخرى، بما في ذلك الإدماج في المجتمعات المحلية.

٥٩ - ودعا المجتمع الدولي إلى إيجاد حلول للمسائل التي أفضت إلى التشريد، داخليا أو خارج الحدود. وقال إن زامبيا ستواصل دعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجهود التي تبذلها لحماية اللاجئين وسائر الأشخاص المعنيين.

٦٠ - **السيد تسيسكاراشفيلي** (جورجيا): قال إن عدم قدرة مئات الآلاف من الأشخاص الذين شُردوا قسرا من جورجيا على العودة إلى ديارهم هي واحدة من أسوأ المسائل الإنسانية التي تواجه بلده. فمنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي أُجبر مئات الآلاف من الجورجيين على مغادرة إقليمي أبخازيا وجنوب أوسيتيا، اللذين هما تحت الاحتلال العسكري الأجنبي الآن. ورغم النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي والجهود الدؤوبة للحكومة، مُنع هؤلاء الأشخاص من العودة إلى ديارهم. وتصل النسبة المفزعة للذين قُتلوا أو طُردوا من سكان هذين الإقليمين إلى ٧٥ في المائة من عدد السكان قبل اندلاع الحرب.

٦١ - وهناك أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ من الأشخاص المشردين من مختلف الطوائف الإثنية والدينية واللغوية والثقافية ممن وقعوا ضحايا للتطهير العرقي الوحشي، الذي أدانته الهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. أما العدد القليل من الأشخاص الذين تمكنوا من العودة إلى ديارهم بالقرب من خط الاحتلال فإنهم يعانون انعدام الأمن والتمييز ويُحرمون من حقهم في حرية التنقل عبر خط الحدود الإدارية، الذي تحول إلى خط احتلال.

٦٢ - وقد أكدت الجمعية العامة حق الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من جورجيا في العودة إلى ديارهم. وقال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إن رفض السماح للأشخاص المشردين داخليا

واللاجئين بالعودة إلى ديارهم يرجع لأسباب ''سياسية بحتة''، كما أكد الأمين العام نفسه عدم مقبولية الربط بين المشاكل السياسية وإقرار حق العودة.

٦٣ - وقال إن جورجيا دعت معارضيها إلى المشاركة في جهود دولية بناءة من أجل السماح لمئات الآلاف من الأشخاص المشردين من جورجيا بالعودة إلى ديارهم ومجتمعاتهم المحلية.

٦٤ - وشدد على الأهمية التي توليها حكومته للمناقشات الجارية في جنيف لمعالجة مسألتي الأمن والاستقرار في أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين والعودة الآمنة والموقرة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. غير أن الموقف السلبي لمعارضيها يعوق التقدم.

٦٥ - واستطرد قائلا، ومن أجل توفير ظروف معيشية مناسبة للأشخاص المشردين داخليا، اتبعت حكومته استراتيجية تطبق معايير شفافة وعادلة للحصول على المساعدة الاجتماعية، وتقوم بتحديث خطة العمل الوطنية بانتظام. وقد تم تحويل المباني العامة إلى ملاجئ مؤقتة وبناء مستوطنات جديدة. وعلاوة على ذلك، تم توسيع نطاق برامج الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بحيث يمكن إدراج الأشخاص المشردين داخليا وتوفير التغطية اللازمة لهم، كما اعتمد مشروع إنمائي مجتمعي بغرض المساعدة في إعادة إدماجهم في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا.

٦٦ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنجزت الكثير من العمل رغم محدودية مواردها، غير أنه يتعين وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه اللاجئين والمشردين الناشئة عن تزايد النزاعات والعنف والاضطهاد والحرمان فضلا عن الكوارث الطبيعية.

٦٧ - وأشار إلى أن خبرة حرب التحرير في بنغلاديش ساعدت على معايشة اللاجئين من ميانمار وأن توفر لهم، رغم الموارد المحدودة، المأوى والأمان والغوث.

٦٨ - ومع أن بلده ليس طرفا في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ ولا في بروتوكولها، فقد تصدى للاحتياجات الأساسية للاجئين ووفر لهم الحماية والاحترام الكامل لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وترى حكومته أن العودة الطوعية للوطن هي الخيار الوحيد الممكن لعودة اللاجئين إلى وطنهم. واستطرد قائلا، ومع ذلك فإن من المؤسف أنه لم يعد أي لاجئ من ميانمار إلى وطنه منذ عام ٢٠٠٥. ونظرا لأن الكثير من البلدان التي تستضيف لاجئين، بما في ذلك بنغلاديش، إما أنها من البلدان النامية أو من أقل البلدان نموا، فإن إدماج اللاجئين في المجتمعات المحلية ليس حلا مطروحا. ومن ثم، قد يكون من المفيد إذا أمكن إعادة اللاجئين الباقين من ميانمار إلى وطنهم بأسرع ما يمكن بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسوف يتم بذلك استئناف عمليات إعادة التوطين مما يدلل على أن حق العودة متاح لهؤلاء اللاجئين وأنه يوفر حلا دائما للمشكلة، مفضلا على إعادة التوطين في بلدان ثالثة وهو حل معقد ويتسم بالبطء. ودعا جميع الدول الأعضاء والمانحين الدوليين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى زيادة الدعم الذي تقدمه إلى مفوضية الأمم المتحدة، لأن كفالة رفاه ٣٦,٥ مليون من اللاجئين والمشردين على الصعيد العالمي هي التزام جماعي وأخلاقي عليهم.

٦٩ - **السيد غاربيف** (أذربيجان): قال إنه في ضوء الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة الأخيرة، ينبغي لجميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية. كما أن النمو السكاني، والتوسع الحضري، وانعدام الأمن

الغذائي وأمن الطاقة وندرة المياه، وتغير المناخ مسؤولة أيضا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أشكال التشرد السكاني.

٧٠ - ودعا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن تبذل كل ما في وسعها لتقديم الدعم لحالات اللاجئين التي طال أمدها وأن تسهل العودة الطوعية للوطن كحل دائم لتلك المشكلة. وأوضح أن حكومته ترى أن حق العودة، كمسألة من مسائل حقوق الإنسان، له الأولوية على المسائل الأخرى ذات الصلة. وقال إنه منذ بدء النزاع في أذربيجان تم تشجيع أعداد كبيرة من المستوطنين على الانتقال إلى المناطق المحتلة، من أجل تقويض حق الأشخاص المشردين داخليا في العودة.

٧١ - وقال إن حكومته أخذت اللاجئين والمشردين في اعتبارها في استراتيجياتها ومشاريعها الإقليمية للحد من الفقر والتنمية الاقتصادية. غير أنه يجب عمل المزيد لإذكاء الوعي في المجتمع الدولي بحالات اللاجئين القائمة التي طال أمدها، بمجرد انتهاء مرحلة الطوارئ. واختتم كلمته بدعوة جميع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة إلى التركيز على حالات معينة وإيجاد حلول لها.

٧٢ - **السيدة كلين سولومون** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن وجود ولايات محددة بشأن الجوانب المتعلقة بحركة البشر، لدى كيانات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجعل التعاون بين جميع الوكالات المعنية أمرا بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، ستؤثر السياسات التي وضعتها الحكومات لمعالجة الظواهر المتعلقة بالهجرة تأثيرا مباشرا على حماية اللاجئين. وأضافت قائلة إن المهام الرئيسية المعتمدة على الولايات التكميلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة تشمل إعادة التوطين والاستجابة في حالات الطوارئ. فبعد الكوارث الطبيعية المدمرة التي وقعت في عام ٢٠١٠، مثلا، عملت المنظمتان كلتاهما من خلال الاستجابة التي نسقتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمساعدة وحماية المحتاجين. وبصفة خاصة، ومع تزايد مطالبة المنظمة الدولية للهجرة بتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا نتيجة للكوارث الطبيعية، فإنها أصبحت تقدر الدور الرائد الذي تضطلع به في تلك الحالات كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٧٣ - وقالت إن التأهب أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن التنبؤات تشير إلى أن من المرجح أن يتزايد تواتر حدوث الكوارث الطبيعية وأن تؤدي إلى زيادة حركة البشر خلال السنوات القادمة. وفي هذا الصدد، تعلّق المنظمة الدولية للهجرة أهمية كبيرة على الصلة بين الهجرة وتغير المناخ والبيئة وسوف تدرس الدور الذي يمكن أن تؤديه الهجرة باعتبارها استراتيجية للبقاء.

٧٤ - وتمشيا مع النهج الشامل للمنظمة فيما يتعلق بالهجرة، تم وضع مجموعة عريضة من الأنشطة المتصلة بالسياسات والبحوث والبرامج. غير أن تعقيد المسائل المرتبطة بالهجرة وتغير المناخ والبيئة يجعل من المتعذر التصدي لها ما لم يكن هناك تعاون ونهج مشتركة ومتناسقة بين الوكالات. واختتمت كلمتها قائلة إن المنظمة الدولية للهجرة تتطلع إلى مواصلة تعاونها المثمر مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتدرك أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله من أجل الاستجابة في توقيت مناسب وبصورة ملائمة لاحتياجات اللاجئين والمشردين والمهاجرين الضعفاء.

٧٥ - **السيد دوربيس** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن حالات العنف هي من بين الأسباب الرئيسية - والأكثر إيلاما - للتشرد، وهناك أيضا أسباب أخرى يمكن

أن تنجم عنها آلام كثيرة، كما بينت الكوارث الطبيعية الأخيرة في هايتي وباكستان. وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أساسا في حالات النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى. وأشار إلى أن مجلس مفوضي حركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر اعتمد سياسة ترمي إلى تعزيز الحماية وتحسين المساعدة التي تقدم للأشخاص المتضررين من التشرد الداخلي.

٧٦ - وبيّن أنه في حالات النزاع المسلح، يكون الأشخاص المشردون داخليا أساسا من المدنيين؛ واتخاذ تدابير فعالة للحد من الهجمات المتعمدة عليهم يقلل موجات التشرد المتتابعة ويحسّن فرص العودة الآمنة والموقرة. ومن ثم تذكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أطراف النزاع بصفة مستمرة بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي بحماية السكان المدنيين.

٧٧ - ونبه إلى أن التركيز على احتياجات الأشخاص المشردين داخليا الموجودين في مخيمات قد يؤدي إلى إهمال الأسر والمجتمعات المضيفة، التي تتحمل عبء تشرد أعداد كبيرة من السكان، ومن ثم نشأت الحاجة إلى نهج قائم على الحقوق يتيح للحركة تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية بصورة عادلة وغير متحيزة إلى المجتمعات المتأثرة بالتشرد وإلى الأشخاص الذين وجدوا ملجأ خارج مخيمات المشردين داخليا.

٧٨ - وقال إن إنهاء التشرد أمر صعب في أغلب الأحيان، لأن الاعتبارات السياسية أو أي عقبات مهمة أخرى، مثل نقص المساكن أو عدم وجود خدمات عامة يمكن أن يؤدي إلى وجود المشردين في وضع معلق. ودعا الدول إلى معالجة هذه المسائل المهمة وإلى بذل جهود مناسبة لإيجاد حلول ناجحة ومستدامة للتشرد. وأعلن في هذا الصدد عن ترحيب اللجنة الدولية للصليب الأحمر باتفاقية كمبالا التي أُبرمت مؤخرا والتي يجري حاليا التصديق عليها.

٧٩ - وقال إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يشتركان حاليا في حوار مع وكالات الأمم المتحدة لعقد اتفاقات تعاون بينهما، لكفالة تمكين الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من مساعدة الأشخاص المشردين وفقا للمبادئ الأساسية للحركة عند التعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

٨٠ - **السيدة كريستينسن** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن زيادة تواتر الكوارث الطبيعية يلحق المزيد من الأضرار والخسائر والتشتت بالأشخاص الضعفاء في أنحاء العالم فضلا عن أنه يزيد من عدد الأشخاص المعرضين لهذه الكوارث. وعند الاستجابة لهؤلاء، يطبق الاتحاد نهجا قائما على الاحتياجات لكفالة وصول المساعدات إلى أضعف الفئات، بغض النظر عن أي استحقاقات قانونية.

٨١ - وفي حين ينبغي أن يشكل منع التشرد الناتج عن الكوارث الطبيعية أولوية لمجتمع العمل الإنساني، فإن من الضروري تقديم الإغاثة والرعاية بصورة عاجلة للمشردين وللمجتمعات التي تستضيفهم والعمل على تحقيق الانتعاش المبكر عند حدوث تشرد. وتقوم الجمعيات الوطنية للهلال والصليب الأحمر، باعتبارها أول من يستجيب على المستوى المحلي، بأعمال الوقاية والاستجابة من خلال مجموعة من المبادرات.

٨٢ - وتحدثت عن انعدام الأمن الغذائي فقالت إن عدم التدخل بصورة مناسبة قد يدفع الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية ممن يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الأغذية الكافية والذين يبلغ عددهم نحو بليون شخص إلى الهجرة إلى ضواحي المدن بحثا عن ظروف أفضل. ويواجه المهاجرون الضعفاء تحديات في البيئات الحضرية، مع زيادة عدد الذين

يعيشون في بيئات حضرية عن الذين يعيشون في بيئات ريفية لأول مرة في تاريخ البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من سكان الحضر يجدون أنفسهم في ظروف صعبة ناشئة عن التوسع الحضري السريع، والنمو السكاني، وضعف الخدمات الصحية، وضعف الحكم المحلي، وتزايد موجة العنف الحضري في كثير من الحالات. وعموما، فإنه يتعين مضاعفة الجهود التي تبذل من أجل مواكبة هذا التطور وبناء مجتمعات أكثر أمنا وأقدر على تحمل التغيرات في البيئات الريفية والحضرية على السواء. وسيعمل الاتحاد مع الشركاء المعنيين خلال السنوات القادمة على تحسين تأهبه للاستجابة في البيئات الحضرية المعقدة مستفيدا في ذلك من الدروس التي تعلمها من الكوارث الأخيرة.

٨٣ - **السيد شير** (الجزائر): تحدث، ممارسة لحق الرد على البيانات التي أدلى بها الوفد المغربي فقال إن حكومته ما برحت تعرب عن استعدادها لاستئناف عملية تعداد السكان بحيث يستطيع اللاجئون الصحراويون العائدون إلى ديارهم طواعية ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير في استفتاء تنظمه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وإذا كان المغرب مستعدا لإجراء استفتاء يعقد في وقت مبكر تحت رقابة دولية ومتحرر من أي ضغوط إدارية أو عسكرية، فإن بيانات المقترعين التي جمعتها لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية متاحة لدى الأمم المتحدة.

٨٤ - وتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان المدعى أنها وقعت في مخيم اللاجئين في تندوف فقال إن أفضل وسيلة للتحقق من الادعاءات المغربية هي توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل رصد حقوق الإنسان. وهو أمر عارضته المغرب بصفة دائمة. وأضاف قائلا إن وفده لا يعلم شيئا عن مئات اللاجئين الصحراويين الذين فروا من مخيمات تندوف لكي يعودوا إلى المغرب، ولكنه يعلم جيدا أن آلاف الصحراويين يغادرون مدن الإقليم ليكونوا مخيمات احتجاج في الصحراء لجذب انتباه العالم للانتهاكات الخطيرة المتكررة لحقوقهم من جانب المغرب. ومن الأمور الصادمة، أن شابا صحراويا يحاول توصيل إمدادات لأحد هذه المخيمات في شرق العيون لقي مصرعه نتيجة إطلاق النار عليه في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. إن كلا من اللاجئين الصحراويين والصحراويين الذين يعيشون في إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي لهم الحق في الحماية الدولية، وهو أمر ينكره العناد المغربي فيما يتعلق برصد حقوق الإنسان.

٨٥ - وعلاوة على ذلك، ومع عدم الإقرار بالاتهامات المغربية التي لا أساس لها باختلاس المعونة الإنسانية، يتوفر لمجتمع المانحين وسائل للتحقق مما إذا كانت المساعدة قد وصلت فعلا لوجهتها النهائية. وما برحت كل من الجزائر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين راضيتين عن توزيع المعونة؛ وهي نتيجة أكدتها البعثة المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أوفدت إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٨٦ - وقال إن الجزائر يتمنى النجاح التام لطرفي النزاع - المغرب وجبهة البوليساريو - في المحادثات غير الرسمية التي ستستأنف قريبا في محاولة للوصول إلى حل سياسي مقبول للطرفين يتيح للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير. واختتم كلمته قائلا إن الجوانب الإنسانية لا تعدو أن تكون نتيجة مؤلمة لغياب تسوية عادلة ودائمة وحاسمة.

اختتمت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.